

أثر التركيز والحصة السوقية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

الدكتور: وائل نورس هناوي

كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة اليرموك الخاصة

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير نسبة التركيز القطاعي وحصة المصارف من ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تمّ قياسها بنسبة هامش الدخل من الفوائد والعمولات. واستند التحليل إلى بيانات متوازنة لجميع المصارف التقليدية الأحد عشر المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من 2010 إلى 2022. وبتنفيذ نماذج الانحدار المجمع ونماذج الانحدار ذو الأثر الثابت ونماذج الانحدار ذو الأثر العشوائي لاختبار فرضيات الدراسة، أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة التركيز القطاعي في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بينما كان أثر الحصة السوقية للمصارف من ودائع العملاء وأثر الحصة السوقية للمصارف من التسهيلات الائتمانية المباشرة إيجابياً وذو دلالة إحصائية في ربحية المصارف المدروسة.

نتائج هذه الدراسة لها العديد من الآثار الإدارية. أولاً، يمكن للمصارف توسيع حصتها في السوق لتحسين ربحيتها. ثانياً، يجب ألا يقلق مديرو المصارف بشأن درجة التركيز في الصناعة. حيث أظهر التحليل أن القرارات الإدارية وليس التركيز هي التي تؤثر في ربحية المصارف.

الكلمات المفتاحية الحصة السوقية، الربحية، المصارف الخاصة السورية، نسبة التركيز.

The effect of concentration and market share on the profitability of traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange (An Applied study)

Abstract

This study aimed to explore the effect of the sectoral concentration ratio and the bank's share of customer deposits and direct credit facilities on the profitability of traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange, which was measured by the income margin ratio from interest and commissions. The analysis was based on balanced data for all eleven traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange during the period from 2010 to 2022. By implementing pooled regression models, fixed-effect regression models, and random-effect regression models to test the study hypotheses, the results showed that there was a statistically significant negative effect of the sectoral concentration ratio on the profitability of traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange, while the effect of the banks' market share from customer deposits and The banks market share from direct credit facilities is positive and statistically significant in the profitability of the banks.

The findings of this study have several managerial implications. First, the bank can enlarge their market share to improve profitability. Second, bank managers should not worry about the degree of concentration in the industry. Analysis shows that it is management rather than concentration which affects bank profitability.

Keywords :

Market share, profitability, Syrian private banks, concentration ratio.

1. تمهيد:

المصارف هي مؤسسات مالية مملوكة للقطاع العام أو الخاص تقبل الودائع وتقدم القروض بشكل عام. فالودائع هي الأموال التي يتركها الأشخاص في مؤسسة ما على أساس أنه يمكنهم استعادتها في أي وقت أو في وقت متفق عليه في المستقبل، أما القرض فهو المال الذي يمنحه المقرض للمقترض ويُسمح به للمقترض بأن يقوم بسداده بشكل كامل مع الفائدة بعد أجل محدد؛ ويسمى هذا الإجراء المتمثل في أخذ الودائع وتقديم القروض بالوساطة المالية والتي تعتبر اللبنة الأساسية لقيام المصارف بمفهومها الحديث. ومع تطور الحياة الاقتصادية وتنامي حاجات الأفراد ظهرت أدوار أخرى للمصارف؛ كدورها الضامن للأفراد والشركات (عملية ضمان دفع المستحقات على الأفراد والشركات من خلال إصدار الكفالات وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية)، ودور الدفع للمصارف في الاقتصاد (يقوم معظم الأشخاص والشركات بدفع فواتيرهم من خلال حساباتهم الجارية في المصارف) وأيضاً تلعب المصارف دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال دورها في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة. ومهما تنوعت وتعددت أدوار المصارف في الاقتصاد يبقى دورها كوسيط مالي هو الأساس في عملها والذي يشكل الحيز الأكبر من اهتمام المديرين فيها.

إنّ الهاجس الأكبر للمديرين في المصارف يكمن تحديداً في اتخاذ القرارات المرتبطة بزيادة الربحية بسرعة وفعالية وذلك في ظلّ زيادة حدة المنافسة في القطاع المصرفي الذي يشكّل عصب الاقتصاد في أي دولة من جهة ومن جهة أخرى بسبب ندرة الفرص الجذابة المتاحة للمصارف سواء من ناحية الحصول على التمويل أو من ناحية منح الأموال للاستثمار. ومن أجل القيام بذلك يحتاج المديرين إلى فهم أكبر للعوامل التي تزيد من الربحية.

إنّ الارتباط الوثيق بين حصة السوق والربحية معترف به بقوة من قبل المديرين وعلماء الإدارة باعتباره فرضية أساسية لاستراتيجية الأعمال. ونظراً للتكلفة العالية والمخاطر العالية المرتبطة ببناء الحصة السوقية، فمن الضروري أن يكون لدى المديرين أدلة أوضح على فوائد بناء مثل هذه الحصة السوقية، فبالرغم من النظريات الأساسية التي تشير إلى

الارتباط بين حصة السوق والربحية؛ لا تزال العلاقة بين الحصة السوقية والربحية تشكل قضية بحثية حاسمة في الإدارة الاستراتيجية للأعمال في العالم. حيثُ كان السؤال العام دائماً هو ما إذا كان امتلاك حصة سوقية عالية سيضمن أرباحاً أكبر حيثُ لم ينجح الباحثون الذين حققوا في هذا السؤال في حل هذه المعضلة وبالتالي مازال السؤال قائم.

2. الدراسات السابقة:

1-2 الدراسات باللغة العربية:

2-1-2 دراسة (الكور، 2011) بعنوان: "أثر التركيز والحصّة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التركيز من الأصول والحصّة السوقية من الودائع في أداء المصارف التجارية الأردنية، وقد تمّ تطبيق الدراسة على عينة من أربعة عشر مصرفاً تجارياً في الأردن خلال الفترة 1993 - 2006 م. وقد تمّ قياس التركيز من الأصول من خلال نسبة CR3 وذلك بقسمة مجموع الموجودات لأكبر ثلاثة مصارف على مجموع موجودات المصارف التي تضمها العينة وكذلك من خلال استخدام مقياس Herfindahl-Hirshman (HH) من الأصول الذي يحسب من خلال مجموع مربع الحصّة السوقية من الأصول لجميع المصارف الداخلة ضمن الدراسة، أمّا أداء المصارف فقد تمّ التعبير عنه من خلال معدل العائد على الأصول، واستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة تمثّلت بنسبة رأس المال إلى الأصول، وحجم المصرف من الأصول ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. واستخدم الباحث نماذج الانحدار المجمع Pooled Regression لاختبار أثر التركيز والحصّة السوقية في الأداء. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود أثر سلبي وغير دالّ إحصائياً لمقياسي التركيز من الأصول في أداء المصارف، وأيضاً أثر الحصّة السوقية من الودائع في أداء المصارف كان سلبي وغير دالّ إحصائياً.

2-1-2 دراسة (العلي، 2012) بعنوان: "العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة"

بحثت هذه الدراسة في العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة وذلك في مجموعة مكونة من ستة مصارف خاصة عاملة في سورية خلال الفترة 2006 – 2010 م. ومن العوامل التي اختبر الباحث أثرها في هامش سعر الفائدة هو مؤشر الحصة السوقية والذي تمّ قياسه من خلال نسبة إجمالي ودائع المصرف إلى إجمالي الودائع في المصارف المدروسة، وقد استخدم الباحث علاقات الانحدار البسيط ونموذج الأثر الثابت والعشوائي لتحليل البيانات وتقدير المعلمات في النماذج، وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها فيما يتعلق بموضوع بحثنا هو وجود أثر إيجابي ضعيف وغير دالّ إحصائياً للحصة السوقية من الودائع في هامش سعر الفائدة .

2-1-3 دراسة (القحطاني، 2020) بعنوان: " الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية

وأثرها على ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية " .

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية في ربحية المصارف السعودية، حيث شملت الدراسة اثنا عشر مصرف سعودي مدرج في سوق الأوراق المالية وذلك خلال الفترة 2008 – 2018 م. وقد تمّ التعبير عن الربحية من خلال معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE. ولاختبار أثر الحصة السوقية في الربحية تمّ إجراء تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى للبيانات المتجمعة من خلال نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، واستخدمت الدراسة متغيرات ضابطة / متحكم بها (Control variable) تمثلت بحجم الودائع، حجم المصرف، الناتج القومي الإجمالي والتضخم. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنّ الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية تؤثر إيجاباً في معدل العائد على الأصول وهذا التأثير دالّ إحصائياً، بينما كان تأثير الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية سلبياً على معدل العائد على حقوق الملكية وغير دالّ إحصائياً.

2-2 الدراسات باللغة الأجنبية:

1-2-2 دراسة (Genchev , 2012) بعنوان: "أثر الحصة السوقية على ربحية المصرف".

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير عوامل مختلفة (مثل الحصة السوقية ونسبة التركيز) على ربحية المصارف في بلغاريا. شملت الدراسة بيانات 22 مصرف خلال الفترة 2006 – 2010. وقد تمّ قياس الحصة السوقية من خلال نسبة حصة كل مصرف مدروس من ودائع العملاء إلى إجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي المدروس، أما نسبة التركيز CR4 (نسبة تركيز أصول المصارف الأربعة الكبيرة) فقد تم حسابها من خلال حاصل جمع حصة أكبر أربع مصارف -من حيث الأصول خلال فترة الدراسة- من إجمالي الأصول خلال كل سنة من سنوات الدراسة، بينما تمّ قياس الربحية من خلال معدل العائد على حقوق الملكية ROE. وتم اعتماد طريقتين تحليليتين لفحص أثر الحصة السوقية في الربحية؛ هما طريقة المربعات العادية الصغرة المجمعة (pooled OLS) ونموذج الأثر العشوائي (random-effects model). وأظهرت النتائج أنّ العلاقة بين الحصة السوقية والربحية إيجابية وذات دلالة إحصائية. بينما لم يُلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التركيز والربحية.

2-2-2 دراسة (Filbeck et al, 2012) بعنوان: " نمو حصة السوق ومقاييس الأداء: حالة المصارف الكبيرة مقابل المصارف المجتمعية".

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الحصة السوقية والربحية لمجموعة مكونة من 2438 مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2001 – 2008م. حيثُ اختُبرَ أثر الحصة السوقية الإجمالية والتغير في الحصة السوقية على مجموعة من مقاييس الربحية في المصارف الكبيرة والمجتمعية.

اتبعت هذه الدراسة نهجاً بديلاً مختلفاً عن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحصة السوقية والربحية؛ فهي لم تحقق فقط في العلاقة بين الحصة السوقية والربحية، ولكن أيضاً في العلاقة بين التغير في الحصة السوقية والربحية. حيثُ كان هناك اهتمام في معرفة ما إذا كانت المكاسب (الزيادة) في الحصة السوقية تُكبد الشركة تكاليف إضافية فقط أم أنها مفيدة من حيث زيادة الربحية.

تمّ تقسيم العينة إلى مصارف كبيرة مقابل مصارف مجتمعية بناءً على معيار إجمالي الأصول (المصرف المجتمعي هو المصرف الذي يبلغ إجمالي أصوله مليار دولار أو أقل). وأيضاً تمّ تقسيم فترة العينة إلى فترتين فرعيتين: 2001 - 2004 و 2005 - 2008 وذلك لاختبار ما إذا كانت العلاقة بين الحصة السوقية والربحية تتغير بمرور الزمن.

وقد تمّ قياس الحصة السوقية بنسبة ودائع العملاء لكل مصرف إلى إجمالي ودائع العملاء في المصارف المدروسة، أمّا الربحية فُعبرَ عنها من خلال معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE. كما تمّ خلال الدراسة استخدام متغيرات ضابطة شائعة في دراسات الربحية -نسبة الأصول الإيرادية إلى إجمالي الأصول نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، نسبة التكاليف إلى إجمالي الدخل، حجم المصرف نسبة دخل الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة مصاريف الفوائد إلى وسطي مجموع الودائع-. وتم اعتماد طريقة الانحدار الخطي المتعدد لفحص أثر الحصة السوقية والمتغيرات المتحكم بها الأخرى في الربحية؛ ومن أهم نتائج الدراسة:

- وجود علاقة سلبية غير دالة إحصائياً بين الحصة السوقية وربحية المصارف كاملة (كبيرة ومجتمعية) متمثلة بمعدل العائد على الأصول. وبين الحصة السوقية وربحية المصارف الكبيرة متمثلة بمعدل العائد على الأصول.

- وجود علاقة سلبية دالة إحصائياً بين الحصة السوقية وربحية المصارف المجتمعية متمثلة بمعدل العائد على الأصول، وبين الحصة السوقية وربحية المصارف متمثلة بمعدل العائد على الأصول خلال الفترتين المختلفتين في الدراسة.
- وجود علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين الحصة السوقية وربحية المصارف كاملة (كبيرة ومجتمعية) متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية. وأيضاً بين الحصة السوقية وربحية المصارف الكبيرة متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية. وكذلك بين الحصة السوقية وربحية المصارف المجتمعية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية.
- وجود علاقة سلبية غير دالة إحصائياً بين الحصة السوقية وربحية المصارف متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2001-2004.
- وجود علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين الحصة السوقية وربحية المصارف متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2005-2008.
- وجود علاقة سلبية دالة إحصائياً بين التغير في الحصة السوقية وربحية المصارف متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول في جميع الحالات.

3-2-2 دراسة (Etale et. al., 2016) بعنوان: " علاقة الحصة السوقية والربحية:

دراسة القطاع المصرفي في نيجيريا "

تناولت الدراسة العلاقة بين الحصة السوقية وربحية القطاع المصرفي في نيجيريا حيث شملت الدراسة عشرة مصارف مدرجة في سوق الأوراق المالية في نيجيريا وذلك خلال الفترة 2003 - 2011م.

استخدام الباحث تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، وتمّ التعبير عن الربحية والتي تمثل المتغير التابع في الدراسة بالربح بعد الضريبة PAT، في حين أنّ الحصة السوقية والتي تمثل المتغير المستقل فقد تمّ التعبير عنها بحصة المصرف من ودائع العملاء وحصة المصرف من القروض الممنوحة للعملاء. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية بين حصة المصرف السوقية من ودائع العملاء والربحية وأيضاً وجود علاقة طردية بين حصة المصرف السوقية من القروض الممنوحة للعملاء والربحية لكنها غير دالة إحصائياً.

4-2-2 دراسة (Al Arif and Rahmawati, 2018) بعنوان: " العوامل المحددة لحصة السوق: أدلة من الصناعة المصرفية الإسلامية الإندونيسية "

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة على الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في إندونيسيا، استخدمت الدراسة بيانات شهرية خلال الفترة 2009 – 2016 م ، حيث تمّ قياس الحصة السوقية للمصارف الإسلامية من خلال نسبة مجموع أصول الصناعة المصرفية الإسلامية إلى مجموع أصول جميع المصارف، أمّ العوامل التي تمّ دراسة تأثيرها على الحصة السوقية فكانت معدل العائد على الأصول ROA ، ومعدل العجز (وتمّ التعبير عن هذا المتغير من خلال نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض NPL) ، ونسبة السيولة (والتي تمّ حسابها من خلال نسبة التمويلات/القروض إلى الودائع)، ونسبة الكفاءة التشغيلية، وهامش الأرباح الموزعة لصندوق الودائع وأسعار الفائدة في المصارف التقليدية.

استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتحليل العوامل التي كان لها تأثير على الحصة السوقية ،

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة الكفاءة التشغيلية وهامش الأرباح الموزعة لصندوق الودائع في الحصّة السوقية للمصارف الإسلامية،

أيضاً كان هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من معدل العجز وأسعار الفائدة في المصارف التقليدية في الحصّة السوقية للمصارف الإسلامية، بينما كان أثر الربحية سلبي وغير دال إحصائياً في الحصّة السوقية وأيضاً كان تأثير نسبة السيولة إيجابي وغير دال إحصائياً في الحصّة السوقية.

ولوحظ إنّ العامل الأكثر تأثيراً في الحصّة السوقية للمصارف الإسلامية في هذه الدراسة قد كان معدل الفائدة في المصارف التقليدية.

2-2-5 دراسة (Aminah et. al., 2019) بعنوان: " الأداء المالي والحصّة السوقية

في المصارف الإسلامية الإندونيسية: رؤية نظرية أصحاب المصلحة " .

هدّفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير الأداء المالي في الحصّة السوقية في المصارف الإسلامية في إندونيسيا خلال الفترة 2013 - 2015 م، وقد تمّ إجراء الدراسة على إحدى عشر مصرفاً إسلامياً؛ حيثُ جُمعت بيانات الدراسة من ثلاثة وثلاثين تقرير مالي. وقد استخدم الباحثون معدل العائد على الأصول (ROA)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR) - والتي تمّ حسابها بنسبة حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر-، والقروض المتعثرة (NPL) والمصاريف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي، ونسبة التمويل إلى الودائع (FDR) للتعبير عن الأداء المالي.

بينما تمّ التعبير عن الحصّة السوقية للمصارف الإسلامية بنسبة إجمالي الأصول للمصارف الإسلامية على إجمالي أصول المصارف الإندونيسية. وقد استخدمت الدراسة رؤية /منظور أصحاب المصلحة لشرح كيفية تأثر الحصّة السوقية في الأداء المالي.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنَّ معدل العائد على الأصول له تأثير إيجابي كبير في الحصة السوقية. وفي الوقت نفسه، فإن معدل القروض المتعثرة ونسبة المصاريف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي لهما تأثير سلبي كبير في الحصة السوقية. بينما لم يكن هناك أي تأثير يذكر لنسبة التمويل إلى الودائع في الحصة السوقية.

6-2-2 دراسة (Kulu et al, 2021) بعنوان: " العلاقة بين الحصة السوقية والربحية في مصارف غانا".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل المختلفة التي تؤثر على الحصة السوقية للمصارف في غانا ودراسة علاقة الحصة السوقية بالربحية. وقد تمَّ إجراء الدراسة على بيانات ثلاثة عشر مصرفاً واستخدمت الدراسة لتقدير المعلمات الخاصة ببيانات الدراسة نماذج الأثر الثابت والأثر العشوائي وطريقة العزوم المعممة (General Methods of Moments (GMM)). وقد تمَّ قياس الحصة السوقية من خلال نسبة ودائع كل مصرف إلى إجمالي ودائع المصارف؛ أمَّا الربحية فتمَّ قياسها من خلال معدل العائد على الأصول ROA.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنَّ كل من القروض المتعثرة NPL والسيولة. (والتي تمَّ قياسها من خلال نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة) هي محددات مهمة للحصة السوقية وترتبط معها بعلاقة عكسية، في حين أنَّ نسبة الرفع المالي (والتي تمَّ قياسها من خلال نسبة الخصوم غير المتداولة إلى حقوق الملكية) وحجم المصرف (وتمَّ حسابه من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول) هي أيضاً من المحددات المهمة للحصة السوقية وترتبط معها بعلاقة طردية، بينما عوامل أخرى مثل ملكية المصرف وحجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق (وتمَّ قياسها بعدد المديرين المستقلين في لجنة التدقيق) لم تكن مُحدِّد مهم للحصة السوقية (حيثُ إنَّ هذه المتغيرات

اعتبرت متغيرات مستقلة؛ عدا الرافعة المالية وحجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق دخلت ضمن النماذج كمتغيرات ضابطة (Control variable). وأظهرت الدراسة أيضاً وجود أثر إيجابي وكبير للحصة السوقية في ربحية المصارف في غانا (حيثُ عند تقدير أثر الحصة السوقية في الربحية اعتبرت متغيرات مثل ملكية المصرف والرافعة المالية والسيولة وحجم المصرف كمتغيرات ضابطة).

3. مشكلة الدراسة:

لا تزال طبيعة العلاقة بين التركيز القطاعي والحصة السوقية من جهة والربحية من جهة أخرى موضوعاً مهماً للبحث في الاقتصاد. وقد تأجج النقاش حول العلاقة الأساسية بينهما بسبب التناقضات في طبيعة العلاقة (طردية - عكسية)، وحجم العلاقة، والأهمية الإحصائية لهذه العلاقة واتجاه العلاقة المبلغ عنها عبر الدراسات وعبر النماذج داخل نفس الدراسة.

فضلاً عما تقدم تختلف الدراسات في كيفية قياس الحصة السوقية للمصارف فتارةً يتم حساب الحصة السوقية لكل مصرف بنسبة ودائع العملاء لكل مصرف إلى إجمالي ودائع العملاء في القطاع وتارةً أخرى يتم حسابها بنسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في كل مصرف إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية التي يمنحها القطاع، بينما ذهبت بعض الدراسات أبعد من ذلك لتعتمد إلى قياس الحصة السوقية من خلال نسبة إجمالي الأصول في كل مصرف إلى إجمالي أصول القطاع المدروس بأكمله.

بناءً على ما تقدم وفي ظل اختلاف طبيعة ودلالة العلاقة بين التركيز القطاعي والحصة السوقية من ناحية والربحية من ناحية أخرى بين الدراسات السابقة تبعاً للدول التي تم تطبيق الدراسات عليها وفي ظل الاختلاف في قياس الحصة السوقية بين الدراسات يمكن للباحث التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

• كيف يمكن التمييز بين التركيز القطاعي والحصة السوقية بناءً على طرق القياس المتبعة في الدراسات؟

• هل يؤثر كل من التركيز القطاعي والحصة السوقية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

4. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تمّ تناولها، حيثُ تتميز هذه الدراسة بتسليط الضوء على الفارق بين مصطلحي التركيز القطاعي والحصة السوقية بناءً على ما قدمته الدراسات السابقة، فضلاً عن تطبيقها في سورية خلال فترة حديثة ومقارنة النتائج التي سيتم التوصل إليها مع ما توصلت إليه الدراسات المشابهة في بلاد أخرى.

5. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان هناك علاقة بين التركيز القطاعي والحصة السوقية مع الربحية في المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. حيثُ يُقيم البحث ما إذا كان كونك رائداً في السوق يزيد من قدرة المصرف على كسب أرباح أكبر أم لا.

6. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال التركيز على دراسة الحصة السوقية للمصارف والتركز القطاعي وتوضيح الفرق بينها بناءً على استطلاع الدراسات السابقة، وتسليط الضوء على النظريات المقدمة لتفسير العلاقة بين التركيز القطاعي والحصة السوقية من جهة والربحية من جهة أخرى، وكذلك تتجلى أهمية الدراسة من خلال تطبيقها على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومعرفة ما إذا كانت النتائج التطبيقية مطابقة لما قدمته النظريات حول هذا الموضوع أم أنّها تختلف.

7. الإطار النظري

1-7 العلاقة بين التركيز والربحية في الصناعة:

يقول (Filbeck et al, 2012) إنَّ العلاقة بين التركيز والربحية أصبحت ذات أهمية كبيرة منذ الثمانينيات وذلك عندما أصبح الاندماج في الصناعة المصرفية واسع الانتشار. وقد قدّمت دراسات (Genchev , 2012) و (الكور، 2011) نظريتين لشرح كيفية تأثير درجة التركيز القطاعي في ربحية المصارف؛ فرضية الهيكل والسلوك والأداء (The structure-conduct-performance hypothesis / SCP) ونظرية الكفاءة أو نظرية هيكل الكفاءة (the efficient-structure theory).

تنص فرضية الهيكل والسلوك والأداء SCP على أنَّه عندما تتمتع المصارف في السوق بقدر كبير من السيطرة فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة ربحيتها وذلك يكون بدافع من فوائد قوة السوق الكبيرة، مما يعكس تحديد الأسعار الأقل ملائمة للعملاء (انخفاض أسعار الفائدة على الودائع، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض) نتيجة للعيوب التنافسية في هذه الأسواق (الاحتكار). وتتبع أهمية نموذج SCP في قطاع المصارف حسب ما ذكره

(الكور، 2011) من كون المصارف ذات طبيعة تميل إلى التركيز، وأنَّ نموذج SCP هو الإطار الأكثر استخداماً في سبيل تحليل أداء الصناعة المصرفية. من ناحية أخرى، تشرح نظرية هيكل الكفاءة (the efficient-structure theory) العلاقة الإيجابية بين التركيز والربحية كنتيجة غير مباشرة للكفاءة؛ حيثُ تفترض هذه النظرية أن الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل الأسواق تخلق عدم مساواة في الحصص السوقية (مستويات أعلى من الكفاءة بالمتوسط تنجم عنه حصص أكبر في السوق لعدد محدود من المصارف) تؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركيز والربح.

2-7 العلاقة بين الحصة السوقية والربحية في الصناعة:

تظهر نظريات بارزة تقدم اتجاهاً واضحاً حول الحصة السوقية وتأثيرها في الربحية وهي بحسب ما ذكره (Etale et al,2016) و (Kulu et al, 2021) نظرية القوة السوقية (Market power theory) ونظرية تقييم جودة المنتج (Product Quality) (Assessment Theory) ونظرية الكفاءة (Efficiency theory) ونظرية الإدارة الاستراتيجية (Strategic management theory) ونظرية المساهمة (Contribution theory).

- نظرية قوة السوق (The market power theory):

تشرح هذه النظرية أن الحصة السوقية الكبيرة تؤدي إلى مزايا في القوة السوقية وذلك عندما تتمكن الشركة من زيادة الأسعار أو إنتاج منتجات أقل جودة لأن منافسيها غير قادرين على توفير بديل أفضل. وبالتالي، يمكن للشركات التي تتمتع بحصة سوقية عالية أن تتفاوض على أسعار أقل للمشتريات من الموردين وكذلك أن تتقاضى أسعار بيع باهظة من العملاء بسبب وضع الاحتكار أو الاحتكار المتاح. ولذلك فمن الواضح أن قوة السوق من شأنها أن تجعل زيادة الأرباح ممكنة. يمكن أن نلاحظ أن فرضية قوة السوق (market-power hypothesis) التي أوردها (Etale et al,2016) (Kulu et al, 2021) في دراساتهم تقدم نفس المعنى لفرضية الهيكل والسلوك والأداء (The structure-conduct-performance hypothesis / SCP). والتي قدّمها (Genchev , 2012) و (الكور، 2011) في دراستيهما لشرح كيفية تأثير التركيز في الربحية حتى أن (Genchev , 2012) قال إن فرضية الهيكل والسلوك والأداء يشار إليها أيضاً باسم فرضية قوة السوق.

- نظرية الكفاءة (efficiency theory):

تشير الفكرة الشائعة والرئيسية وراء العلاقة بين ارتفاع الحصة السوقية للشركات والربحية إلى قدرة هذه الشركات على الاستفادة من وفورات الحجم المتاحة كوسيلة لخفض التكلفة وبالتالي إفراح المجال لتحقيق أرباح أعلى. تأتي وفورات الحجم المتاحة نتيجة

لتوزيع (انتشار) تكاليف التسويق الثابتة بالإضافة إلى تكاليف الإنتاج الثابتة على عدد الوحدات المنتجة (حيث أن التكلفة الثابتة للوحدة الواحدة متناقصة مع زيادة الإنتاج) ولذلك فإن مزايا التكلفة تشكل حواجز أمام أي منافسة جديدة محتملة. ويتم استغلال وفورات الحجم في مجالات مثل التسويق، وتحمل المخاطر، والمشتريات، والبحث والتطوير.

وتتأثر العلاقة بين حصة السوق والربحية بوظيفة حصة السوق في خفض التكاليف مقارنةً بزيادة قوة السوق المتولدة. ويمكن القول أن نظرية الكفاءة تفسر أثر كل من التركيز القطاعي والحصة السوقية في الربحية وهذا بناءً على دراسات (Etale et al,2016) (Kulu et al, 2021)، (Genchev , 2012)، (الكور، 2011).

- نظرية الإدارة الاستراتيجية (Strategic management theory):

يناقش كل من (Etale et al,2016) (Kulu et al, 2021) في دراساتهم بأنه يمكن للشركات الحصول على نتائج مالية مرضية من خلال توفير منتج جيد أولاً بأسعار منخفضة، مما يجعل العملاء راضين للغاية وتكتسب الشركات بذلك حصة سوقية وصورة جيدة في ذهن العملاء، ثم تعمل الشركات لاحقاً على تقليل مستوى الرضا من خلال رفع الأسعار. تؤدي هذه الاستراتيجية إلى زيادة الحصة السوقية من خلال خلق عملاء مخلصين.

- نظرية تقييم جودة المنتج (Product quality assessment theory):

وفقاً لدراسة (Etale et al,2016) يوجد هناك تفسير آخر يربط الحصة السوقية بالربحية؛ وهو أن العملاء يستخدمون الحصة السوقية كإشارة على جودة المنتج. لذلك يوفر المنتج الذي يتمتع بحصة سوقية عالية، مستوى من ثقة العملاء في بيئة من عدم اليقين والمعلومات غير الكاملة حول أداء المنتج. ونتيجة لذلك، فإن هذه المنتجات قادرة على تحقيق أسعار عالية وبالتالي الحصول على عوائد أعلى.

- نظرية المساهمة (Contribution theory):

اتفق كل من (Etale et al,2016) (Kulu et al, 2021) على النظريات السابقة في تفسير أثر الحصة السوقية في الربحية، أمّا نظرية المساهمة فقد انفردَ بها (Etale et al,2016) وذلك بالاستناد إلى أعمال ويتمان (2006) والذي افترضَ أنه بعد نقطة التعادل لكيان تجاري، فإن مبيعات وحدات أخرى من المنتجات نتيجة لاستراتيجية العمل المعتمدة من شأنها أن تساهم في الربح؛ وبالتالي فإن توسيع الحصة السوقية إلى ما هو أبعد من مستوى المبيعات عند نقطة التعادل من شأنه أن يزيد من أرباح الشركة. ومع ذلك، يجب تطبيق هذه النظرية مع القليل من الحذر بالنظر إلى الافتراضات الأساسية المحيطة بهذه النظرية.

بناءً على ما تقدم نلاحظ أن النظريات التي تفسر تأثير كل من التركيز القطاعي والحصة السوقية في الربحية متشابهة، ونجد أنّ الدراسات تستخدم المصطلحين بالتناوب للإشارة إلى المعنى ذاته، ففي دراسة (الكور، 2011) دَرَسَ الباحث أثر التركيز والحصة السوقية في الربحية واستند إلى النظريات التي تفسر أثر التركيز في الربحية (الهيكل – السلوك والأداء ونظرية الكفاءة) ، بينما (Genchev , 2012) دَرَسَ أثر الحصة السوقية في الربحية واستند إلى النظريات ذاتها التي تبنتها الدراسة الأولى،

أما (Etale et al,2016) و (Kulu et al, 2021) فقد درسوا العلاقة بين الحصة السوقية والربحية وقدموا في دراساتهم مجموعة من النظريات التي تفسر أثر الحصة السوقية في الربحية وهذه النظريات في غالبيتها هي ذاتها التي تفسر أثر التركيز في الربحية مع إضافة نظريات الإدارة الاستراتيجية وتقييم جودة المنتج والمساهمة.

لكن يمكن لنا ملاحظة وجود اختلاف بين ما نقصد به **التركز القطاعي** وبين **الحصة السوقية** وذلك بالاستناد إلى أساليب قياس هذه المؤشرات في الدراسات السابقة ففيما يتعلق بالتركز القطاعي كانت الدراسات تستخدم أصول المصرف في عملية قياس مؤشر التركيز، أما عند قياس الحصة السوقية فكانت الدراسات تعتمد الحصة السوقية من الودائع أو التسهيلات الائتمانية المباشرة أو كليهما معاً.

يمكن لنا أيضاً إثبات الحجة بوجود فارق جوهري بين المعنيين من خلال ما ورد في الدراسات السابقة من تعاريف لمفهوم الحصة السوقية، حيث يُعرف (O'Regan,2002) الحصة السوقية على أنها مبيعات الشركة بالنسبة إلى إجمالي مبيعات الصناعة لفترة معينة. ويقول (Filbeck et al, 2012) عادةً ما يتم تحديد حصة المصرف في السوق

من خلال حصة المصرف في سوق الودائع. حيث تعد الودائع مصدراً منخفض التكلفة للأموال للمصارف، كما أن الحصة السوقية للودائع أمر بالغ الأهمية لقدرة المصرف على البقاء في بيئة تنافسية للغاية. ويقول (Kulu et al, 2021) إنَّ التركيز فيما يتعلق بحصة السوق هو تحديد نسبة إجمالي العملاء المتاحين لمصرف معين. وعليه يمكن القول إنَّ مفهوم الحصة السوقية يتعلق بالمبيعات؛ والمبيعات في المصارف هي منتجات غير ملموسة (خدمات)؛ حيث يمكن تقسيم الخدمات المصرفية حسب نوعها حسب ما ذكره (حساني، 2011) إلى:

- خدمات مصادر الأموال: كالحسابات الجارية وودائع التوفير والودائع لأجل وشهادات الإيداع (أي الودائع بمجملها)
 - خدمات توظيف الأموال: وتشمل القروض بأنواعها المختلفة، وبطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية.
 - الخدمات المختلفة التي لا تركز إلى منح الائتمان: يحصل المصرف من خلالها على عمولات ورسوم ومن أمثلتها تحويلات العملة وتأجير الصناديق الحديدية والكفالات وغيرها.
- وبالتالي إنّ الحصة السوقية للمصرف تتمثل بمقدار ما يستحوذ عليه من خدماتٍ مقدمةٍ سواء من خدمات مصادر الأموال (الودائع) أو خدمات توظيف الأموال (التسهيلات الائتمانية المباشرة) وغالبية الدراسات السابقة اعتمدت على قياس الحصة السوقية للمصارف من خلال إجمالي ما يستحوذ عليه المصرف من ودائع العملاء أو من خلال إجمالي حصة المصرف من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة أو كليهما، أمّا قياس الحصة السوقية للمصارف من خلال حصة المصرف من الأصول كما في دراسة (AI Arif and Rahmawati,2018) ودراسة (Aminah et al ,2019) فهذا لا يتفق مع مفهوم الحصة السوقية الذي ذكرناه ؛ وذلك لأن جزء من الأصول يشمل أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأوراق مالية وودائع مجمدة لدى المصارف المركزية بحكم القوانين ونقد سائل وهذه المكونات لا تندرج ضمن أي بند من بنود الخدمات التي تناولناها، أمّا عند حساب التركيز القطاعي فيتم اللجوء في الدراسات (كما في دراسة (Genchev , 2012) و (الكور، 2011) و (Coate, 1983)) دائماً إلى قيمة الأصول التي يستحوذ عليها المصرف وذلك بصرف النظر عن طريقة القياس (سنتناول هذه الطرق عند الحديث عن قياس متغيرات الدراسة).

8. مجتمع الدراسة والحدود الزمنية:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية؛ والتي يبلغ عددها أحد عشر مصرفاً، وقد تمّ تطبيق الدراسة على بيانات جميع هذه المصارف خلال الفترة 2010 - 2022 م، حيث تمّ اعتبار عام 2010 كعام بداية لسلسلة البيانات المجمعة وذلك للحصول على بيانات موزونة؛ حيث أنّ عام 2010 هو العام التالي لدخول آخر مصرف تقليدي خاص السوق المصرفية السورية (حيثُ باشر مصرف قطر الوطني QNB أعماله في 2009/11/15). وباعتبار أن سوق دمشق للأوراق المالية لم تنشر جميع البيانات السنوية النهائية للمصارف التقليدية المدرجة في السوق عن عام 2023 - حتى لحظة إعداد الدراسة - لذلك تمّ اعتبار عام 2022 آخر عام من أعوام الدراسة، لتكون الحدود الزمنية للبحث من عام 2010 م - 2022 م. ونرفق في الجدول التالي أسماء المصارف التجارية الخاصة والتي سيتم إجراء الدراسة عليها:

الجدول رقم "1" المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية المتضمنة في الدراسة

اسم الشركة (المصرف)	الرمز	تاريخ التأسيس	تاريخ العمل
1 مصرف بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	29/12/2003	4/1/2004
2 مصرف سورية والمهجر	BSO	29/12/2003	6/1/2004
3 المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	14/12/2003	6/6/2004
4 مصرف الائتمان الأهلي (عوده سابقاً)	ATB	30/8/2005	28/9/2005
5 مصرف بيبيلوس - سورية	BBS	20/10/2005	5/12/2005
6 المصرف العربي - سورية	ARBS	24/3/2005	2/1/2006
7 مصرف سورية والخليج	SGB	21/11/2006	13/6/2007
8 مصرف الأردن - سورية	BOJS	28/5/2008	28/11/2008
9 فرنسبنك - سورية	FSBS	13/7/2008	15/1/2009
10 مصرف الشرق	SHRQ	22/12/2008	3/5/2009
11 مصرف قطر الوطني - سورية	QNBS	30/9/2009	15/11/2009

*المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمصارف الخاصة

9. نوع البيانات المستخدمة ضمن الدراسة ومصدرها:

استخدم الباحث البيانات الطولية المُجمعة (Panel or longitudinal Data) حيثُ تحتوي هذه البيانات على مزيج من بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية، فهي تعطي بيانات عن مجموعة من المفردات عبر سلسلة زمنية، أي أنها تحوي سلسلة زمنية لكل بيانات مقطعية عن كل مفردة في العينة موضع الدراسة. فلكل مصرف لدينا ثلاثة عشر مشاهدة (سلسلة زمنية) ولدينا أحد عشر مصرف (أحد عشر مقطع) ليكون عدد المشاهدات الطولية المجمعة لكل متغير 143 مشاهدة خلال الدراسة.

تمَّ الحصول على البيانات من التقارير السنوية للمصارف المدروسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية DSE، حيثُ اعتمدَ بشكل أساس على الميزانيات العمومية وقوائم الدخل والإفصاحات المتممة التالية للقوائم المالية في استخراج البيانات اللازمة لحساب المتغيرات المُتضمنة في الدراسة الحالية.

10. فرضيات الدراسة:

للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها الإجابة عن تساؤلات الدراسة ستختبر فرضية الدراسة الرئيسية الأولى أثر كل من التركيز القطاعي والحصة السوقية من ودائع العملاء في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتمَّ صياغة هذه الفرضية وفق الصورة العدمية على النحو الآتي:

$H_{0.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز القطاعي والحصة السوقية من ودائع

العملاء في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

أمَّا فرضية الدراسة الرئيسية الثانية ستختبر أثر كل من التركيز القطاعي والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتمَّ صياغة هذه الفرضية وفق الصورة العدمية على النحو الآتي:

H_{0-2} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز القطاعي والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

11. نماذج الدراسة وأسلوب تحليل البيانات إحصائياً:

لاختبار أثر التركيز القطاعي والحصة السوقية في الربحية سيستخدم الباحث النموذجين التاليين:

$$NICI_{it} = \theta + \beta_1 CR3_t + \beta_2 SCD_{it} + \sum_{K=1}^n \beta_k W_{itK} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$NICI_{it} = \theta + \beta_1 CR3_t + \beta_2 SDF_{it} + \sum_{K=1}^n \beta_k W_{itK} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيثُ:

$NICI_{it}$: هامش الدخل من الفوائد والعمولات للمصرف i في السنة t ، وتمَّ حسابه من خلال قسمة صافي الدخل من الفوائد والعمولات على الأصول. حيثُ اعتمد على هذا المؤشر في قياس الربحية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ويبرر الباحث استخدام هذا المؤشر في دراسته من خلال النقاط التالية:

- تجنب الأرباح غير التشغيلية (غير المحققة) الناتجة عن تقييم مراكز القطع البنوي في لو تمَّ استخدام معدل العائد على الأصول ROA أو معدل العائد على حقوق الملكية ROE.
- تجنب المخصصات المكونة لمواجهة التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي كانت عبارة عن أرقام ضخمة موجبة خلال معظم سنوات الدراسة والتي جعلت من المصاريف التشغيلية لبعض المصارف موجبة في بعض السنوات نتيجة استرداد المخصصات من سنوات سابقة.

- تجنب الأرباح المدورة غير المحققة التي يُفصَح عنها ضمن حقوق الملكية والتي ستُظهر حقوق الملكية للمصارف في معظم السنوات بقيمة سالبة فيما لو تمَّ استبعادها.

حيثُ يمكن القول إنَّ هذا المؤشر لقياس الربحية هو أقرب ما يمكن لهامش دخل الفوائد والذي اعتمده (العلي، 2012) في دراسته مع إضافة صافي الدخل من العمولات إلى بسط النسبة.

$CR3_t$: مؤشر التركيز القطاعي المعتمد في الدراسة، وهو يمثل حصة أكبر ثلاثة مصارف من الأصول خلال كل سنة من سنوات الدراسة، حيثُ نرفق في الجدول التالي وسطي حصة المصارف من الأصول خلال الفترة 2010-2022 م.

الجدول رقم "2" وسطي حصة المصارف من الأصول خلال فترة الدراسة 2010-2022*

المصرف	وسطي حصة المصرف من الأصول خلال فترة الدراسة
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	21.80%
مصرف سورية والمهجر	13.55%
المصرف الدولي للتجارة التمويل	11.75%
مصرف الائتمان الأهلي	6.29%
مصرف بيبيلوس -سورية	10.00%
المصرف العربي -سورية	7.30%
مصرف سورية والخليج	3.18%
مصرف الأردن -سورية	8.21%
فرنسبنك -سورية	6.38%
مصرف الشرق	3.85%
مصرف قطر الوطني -سورية	7.71%

*المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمصارف الخاصة

وفقاً لهذا المؤشر والذي اعتمده (الكور، 2011) في دراسته وكذلك (Genchev , 2012) و (Coate, 1983) فقد تمّ تقسيم المصارف إلى شريحتين تبعاً لوسطي حصة المصرف من الأصول خلال فترة الدراسة ؛ الشريحة الأولى وتشمل المصارف الثلاثة الكبرى وهي مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، بينما الشريحة الثانية تشمل ما تبقى من مصارف، ولحساب هذا المؤشر نقوم بقسمة مجموع الأصول لأكبر ثلاثة مصارف على مجموع الأصول لجميع المصارف الداخلة ضمن الدراسة وذلك خلال كل سنة من سنوات الدراسة.

SCD_{it} : حصة المصرف i من ودائع العملاء في السنة t ، وتم حسابها من خلال قسمة ودائع العملاء لكل مصرف في كل سنة على مجموع ودائع العملاء للمصارف المدروسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة. واستُخدم هذا المقياس في دراسات (Kulu et al, 2021) (الكور، 2011) (Genchev , 2012) و (Coate, 1983) (Filbeck et al, 2012) و (العلي، 2012) و (Etale et al , 2016).

SDF_{it} : حصة المصرف i من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة في السنة t وتم حسابها من خلال قسمة التسهيلات الائتمانية المباشرة لكل مصرف في كل سنة على مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف المدروسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة. واستخدم هذا المقياس في عديد الدراسات منها (Etale et al , 2016) و (الفحطاني، 2020).

W_{itk} : تمثل مجموعة من المتغيرات الضابطة والتي تستخدم عادةً في دراسات الربحية المصرفية مثل حجم المصرف LNA (والذي سيتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول) والذي تمّ اعتماده كمتغير ضابط في غالبية الدراسات السابقة، ونسبة الرفع المالي LTA (والتي سيتم قياسها من خلال قسمة الخصوم على الأصول).
 ε_{it} : الخطأ العشوائي.

تعتمد الدراسة أداة الاقتصاد القياسي مصفوفة البيانات الزمنية -القطاعية (Panel data) وذلك من خلال استخدام أساليب النمذجة التالية:

أولاً: أسلوب نموذج الانحدار التجميعي (Pooled regression model / PRM):

يعد هذا النموذج من أبسط النماذج المقطعية الزمنية حيث تكون فيه جميع معاملات النموذج ثابتة ومشتركة بين جميع الوحدات المقطعية المدروسة ولجميع الفترات الزمنية أي لا يوجد اختلافات أو آثار فردية خاصة بكل مصرف مدروس كما لا توجد آثار زمنية مشتركة بين الوحدات المقطعية المدروسة حيث تطبق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل. استخدم هذا النموذج في دراسات ((الكور، 2011) (Genchev, 2012) (Etale et al, 2016)).

ثانياً: أسلوب نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (Fixed Effect Model / FEM):

يفترض هذا النموذج وجود تأثير ثابت للعوامل الفردية وعامل الزمن في الظاهرة المدروسة وارتباطهما بالمتغيرات المستقلة. بمعنى أن هذا النموذج يعتمد على افتراض مفاده بأن الآثار المقطعية الفردية الخاصة بالمصارف المدروسة، و / أو آثار الفترة الزمنية مرتبطة بالمتغيرات المستقلة وتؤثر في أداء المصارف التقليدية السورية الخاصة. استخدم هذا النموذج في دراسات ((Kulu et al, 2021) (الفحطاني، 2020)).

ثالثاً: أسلوب نموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (Random-Effects Model / REM):

على عكس النموذج السابق؛ فإن هذا النموذج يفترض عشوائية تأثير العوامل الفردية وعامل الزمن في الظاهرة المدروسة وعدم ارتباطها بمتغيرات النموذج المستقلة.

استخدم هذا النموذج في دراسات ((الكور، 2011) (Genchev , 2012) (Kulu et al,) (2021) (القحطاني، 2020)).

ولأجل اختيار النموذج الأنسب بين نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت ونموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي لجأ الباحث إلى اختبار **Husman Test** واستخدم الباحث أيضاً اختبار **Redundant Tests** لاختيار النموذج الأنسب بين نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت ونموذج الانحدار التجميعي.

يبرر الباحث استخدام **Panel Data Analysis** من خلال التالي وبحسب ما ذكره (العلي، 2012):

- تعد أكثر كفاءة وفعالية في تحليل البيانات بشكل مصفوفي: قطاعي - زمني.
- تسهم في حل مشكلات الاقتصاد القياسي؛ وذلك من خلال زيادة عدد الملاحظات وتخفيض نسب الارتباط للعناصر التفسيرية (المتغيرات المستقلة).
- تأخذ بالحسبان الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظتها والمتعلقة بالحدث أو الزمن وذلك لأنها تمثل الحدث والزمن معاً.

12. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وتحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

تظهر الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم "3" أنّ هامش صافي الدخل من الفوائد والعمولات (NICI) قد تأرجح بين -1.25% و 6.78% وبمتوسط 2.31%، بينما كان متوسط قيمة مؤشر التركيز (CR3) 47.10%؛ أي أن وسطي حصة المصارف الثلاثة الكبرى من الأصول خلال كل سنة من سنوات الدراسة قد قارب النصف، ويُظهر الجدول أنّ أكبر المصارف يحصل على 34.46% من ودائع العملاء (SCD) علماً بأنّ أصغر مصرف كان نصيبه من ودائع العملاء 1% تقريباً،

أيضاً نلاحظ أن أعلى قيمة لحصة المصارف من التسهيلات الائتمانية المباشرة (SDF) قد بلغت 33.71% بينما بلغت أدنى قيمة 1.48%،

وكذلك نلاحظ الفوارق في الأحجام بين المصارف (LNA) وهذا يعود إلى التضخم الذي شهده الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة .

أمّا فيما يتعلق باعتماد المصارف على الرفع المالي (LTA) يمكننا ملاحظة التفاوت الكبير في اعتماد المصارف على أموال الغير في تمويل أصولها وذلك من خلال القيمة المرتفعة للانحراف المعياري والمدى الكبير بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للنسبة.

الجدول رقم "3" الإحصاءات الوصفية لجميع متغيرات الدراسة

المتغير	NICI	CR3	SCD	SDF	LNA	LTA
المتوسط	2.31%	47.10%	9.09%	9.09%	25.24	76.82%
أعلى قيمة	6.78%	51.76%	34.46%	33.71%	28.27	98.88%
أدنى قيمة	-1.25%	44.06%	0.99%	1.48%	22.94	20.77%
الانحراف المعياري	1.24%	2.48%	7.33%	5.85%	1.06	18.31%
عدد المشاهدات	143	143	143	143	143	143

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

يُبين الجدول "4" علاقات الارتباط ومستواه بين جميع المتغيرات المدروسة، إذ يبين قوة العلاقة ونوعيتها بين المتغيرات المستقلة ، كما أنّ هذا الجدول يساعد على قياس درجة الارتباط الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة فيما بينها. ومن الملاحظ من خلال هذا الجدول أنّ جميع المتغيرات ليس لديها علاقات متينة فيما بينها حيث لم تتعدى أيّة علاقة بين المتغيرات المستقلة درجة ال 70%.

أثر التركيز والحصة السوقية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
(دراسة تطبيقية)

الجدول رقم "4" معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

LTA	LNA	SDF	SCD	CR3	Correlation	
					NICI	Probability
					1.000000 -----	NICI
				1.000000 -----	-0.282927 0.0006	CR3
			1.000000 -----	3.73E-30 1.0000	0.396853 0.0000	SCD
		1.000000 -----	0.659332 0.0000	2.10E-18 1.0000	0.430561 0.0000	SDF
	1.000000 -----	0.327351 0.0001	0.465899 0.0000	-0.356430 0.0000	0.459654 0.0000	LNA
1.000000 -----	-0.124950 0.1370	0.440730 0.0000	0.458221 0.0000	0.159944 0.0564	0.024530 0.7712	LTA

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

13. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضية الأولى؛ تم تحليل أثر التركيز القطاعي والحصة السوقية مُتمثلةً بحصة المصرف من ودائع العملاء في ربحية المصارف وفق علاقات الانحدار، وباستخدام نموذج الانحدار التجميعي والنموذج ذي الأثر الثابت والنموذج ذي الأثر العشوائي، ونتج لدينا البيانات الملخصة في الجدول رقم "5".

الجدول رقم "5" نتائج الانحدار للفرضية الأولى

المتغيرات	نتائج الانحدار	نتائج الانحدار وفق الأثر العشوائي	نتائج الانحدار وفق الأثر الثابت	نتائج الانحدار وفق الأثر التجميبي
C	Cofe T-stat	(-0.005204) -0.130287	(0.038090) 0.757927	(-0.006197) -0.154539
CR3	Cofe T-stat	(-0.093742)** -2.391973	(-0.076041)* -1.970566	(-0.090023)** -2.375584
SCD	Cofe T-stat	(0.052575)*** 3.059868	(0.148213)** 3.266348	(0.060165)*** 2.873809
LNA	Cofe T-stat	(0.002801)** 2.481	(0.001413) 0.975804	(0.002829)** 2.482577
LTA	Cofe T-stat	(-0.003931) -0.648710	(-0.036853)** -2.019092	(-0.006725) 0.870104-
R-square		0.285833	0.386629	0.258462
F		13.80805	5.763069	12.02490
P-Value		0.000000	0.000000	0.000000

الأرقام بين قوسين تمثل اختبار T، تمثل **، *، * درجة المعنوية ب 10%، 5%، 1% على التوالي.

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

من خلال نتائج تنفيذ الانحدار في الجدول السابق نجد أن مؤشر التركيز القطاعي CR3 له أثر سلبي ذو دلالة إحصائية في الربحية وفق جميع النماذج، وجاءت هذه النتيجة مخالفة للنتائج التي توصلت إليها دراسة (الكور، 2011) ودراسة (Genchev , 2012) من حيث دلالة العلاقة (معنوية أم غير معنوية) واتفقت معها من حيث طبيعة العلاقة (سلبية).

وأكدت النتائج المقدمة من النماذج الثلاثة أن متغير الحصة السوقية من ودائع العملاء له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية في الربحية وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسات (Etale et al, 2016) و (Kulu et al, 2021) و (Genchev , 2012) وذلك من حيث طبيعة العلاقة ودلالاتها بينما تختلف نتائجنا عما توصلت إليه دراسة (الكور، 2011) ودراسة (Filbeck et al, 2012) .

أما دراسة (العلي، 2012) والتي تمّ تطبيقها على ستة من المصارف الخاصة في سورية خلال الفترة 2006-2010 فكانت نتائجنا مطابقة لما توصلت إليه الدراسة من حيث طبيعة العلاقة (طردية) بين الحصة السوقية من ودائع العملاء والربحية لكنها مخالفة لها من حيث معنوية العلاقة؛ حيث لم يكن الأثر ذو دلالة إحصائية في تلك الدراسة، ونلاحظ أنّ متغير حجم المصرف له أثر إيجابي في الربحية ودال إحصائياً عند مستوى 5% في نموذجي الانحدار التجميعي والعشوائي، أمّا نسبة الرفع المالي فكان أثرها سلبى في الربحية وفق جميع النماذج ودال إحصائياً عند مستوى 5% في نموذج الأثر الثابت فقط.

وبناءً على نتيجة اختبار F والتي تشير إلى أنّ متغيري التركيز القطاعي والحصة السوقية من ودائع العملاء والمتغيرات الضابطة تفسر الربحية عند مستوى معنوية أقل من 1% وذلك لكافة نماذج الدراسة القياسية، وعليه يتم رفض الفرض العدم الأول وقبول الفرض البديل؛ أي وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتركز القطاعي والحصة السوقية من ودائع العملاء في الربحية .

ومن أجل الاختيار بين النماذج؛ بدايةً تمّ تطبيق اختبار Redundant Tests حيث يجري من خلال هذا الاختبار اعتماد نموذج الانحدار التجميعي في حال قُبلت فرضية العدم. في حين يعتمد النموذج ذو الأثر الثابت عندما تُرفض فرضية العدم.

إذا كانت $Prop > 0.05$ نرفض فرضية العدم، ومن ثم نعتد نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت.

إذا كانت $Prop < 0.05$ نقبل فرضية العدم، ومن ثم نعتد نموذج الانحدار التجميعي.
ومن خلال الاختبار ظهر لنا أن $Prop = 0.0164 < 0.05$ وعليه نعتد نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت.

وللاختبار بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي نطبق اختبار Husman بحيث:

إذا كانت $Prop > 0.05$ نرفض فرضية العدم، ومن ثم نعتد نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت.

إذا كانت $Prop < 0.05$ نقبل فرضية العدم، ومن ثم نعتد نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي.

ومن خلال الاختبار ظهر لنا أن $Prop = 1.00 < 0.05$ وعليه نعتد نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي. ومن خلال النظر إلى معامل التحديد (R-Square) الخاص بنموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي، نلاحظ بأنه يساوي تقريباً (26%)، مما يعني أن التركيز القطاعي والحصة السوقية من ودائع العملاء والمتغيرات الضابطة تفسر 26% تقريباً من التغيرات التي تحدث في هامش الدخل من الفوائد والرسوم؛ وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة؛ فالغاية من هذه الدراسة هو فقط معرفة أثر التركيز القطاعي والحصة السوقية في الربحية وليس التنبؤ بربحية المصارف.

ولاختبار الفرضية الثانية؛ تم تحليل أثر التركيز القطاعي والحصة السوقية مُتمثلة بحصة المصرف من التسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف وفق علاقات الانحدار وباستخدام نموذج الانحدار التجميعي والنموذج ذي الأثر الثابت والنموذج ذي الأثر العشوائي، ونتج لدينا البيانات الملخصة في الجدول رقم "6".

الجدول رقم "6" نتائج الانحدار للفرضية الثانية

المتغيرات	نتائج الانحدار	نتائج الانحدار وفق التجميعي	نتائج الانحدار وفق الأثر العشوائي
C	Cofe T-stat	(-0.015493) -0.443211	(0.031386) 0.707394
CR3	Cofe T-stat	(-0.087989)** -2.344430	(-0.081606)** -2.229768
SDF	Cofe T-stat	(0.080642)*** 4.430208	(0.122268)*** 5.114168
LNA	Cofe T-stat	(0.003051)*** 3.164714	(0.001643) 1.31976
LTA	Cofe T-stat	(-0.005584) -1.008933	(-0.029177)* 1.940038
R-square		0.332337	0.448246
F		17.17275	7.427668
P-Value		0.000000	0.000000

الأرقام بين قوسين تمثل اختبار T، تمثل **، *، * درجة المعنوية ب 1%، 5%، 10% على التوالي.

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

بناءً على الجدول أعلاه ومع تغيير المقياس المعتمد لقياس الحصة السوقية، نلاحظ أنّ مؤشر التركيز القطاعي له أثر سلبي ذو دلالة إحصائية في الربحية وفق جميع النماذج أمّا متغير الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة فكان أثره إيجابي وذو دلالة إحصائية في الربحية وفق جميع النماذج وعند درجة معنوية 1%

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (القحطاني، 2020) من حيث طبيعة العلاقة ومعنويتها ويتفق مع دراسة (Etale et al,2016) من حيث طبيعة العلاقة بين المتغيرين ويختلف معها من حيث معنوية العلاقة،

ونلاحظ أيضاً أن المتغيرات الضابطة قد حافظت على نفس التأثير في الربحية مع تغيير المقياس المعتمد في حساب الحصة السوقية للمصارف. وبناءً على نتيجة اختبار F والتي تشير إلى أن متغيري التركيز القطاعي والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة والمتغيرات الضابطة تفسر الربحية عند مستوى معنوية أقل من 1% وذلك لكافة نماذج الدراسة القياسية، وعليه يتم رفض الفرض العدم الثاني وقبول الفرض البديل؛ أي وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتركز القطاعي والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربحية.

وبتطبيق الخطوات التي اتبعناها في الفرض الأول للاختبار بين النماذج؛ فعند تطبيق اختبار Redundant Tests؛ ظهر لنا أن $\text{Prop} = 0.0024 > 0.05$ وعليه نعتمد نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت. **ويتطبيق اختبار Husman**

ظهر لنا أن $\text{Prop} = 1.00 > 0.05$ وعليه نعتمد نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي.

ومن خلال النظر إلى معامل التحديد (R-Square) الخاص بنموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي، نلاحظ بأنه يساوي تقريباً (32%)، مما يعني أن التركيز القطاعي والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة والمتغيرات الضابطة تفسر 32% تقريباً من التغيرات التي تحدث في هامش الدخل من الفوائد والرسوم.

14. النتائج والتوصيات:

14-1 النتائج:

1- أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتركز القطاعي في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعليه فإن النتائج لا تدعم فرضية الهيكل والسلوك والأداء SCP الذي ينص على أن تركيز السوق يزيد من احتمال التحالف بين المصارف الأكثر تركّزاً، ويوفر بيئة غير ملائمة ينتج عنها خسارة اجتماعية نتيجة لسوء التسعير (فوائد عالية على التسهيلات الائتمانية المباشرة ومنخفضة على الودائع) وبشكل يسهم في زيادة الربحية للمصارف الأكثر تركّزاً. وأن تفسيراتنا تميل لأن تكون في صالح الكفاءة. وبالتالي فإن التركيز القطاعي والذي تمثّل باستحواذ مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل على 47% من حجم أصول المصارف المدروسة وسطياً خلال فترة الدراسة كان أثره عكسي.

2- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية من ودائع العملاء في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذه النتيجة تدعم الفرضيات التي تفسر أثر الحصة السوقية في الربحية.

3- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذه النتيجة أيضاً تدعم الفرضيات التي تفسر أثر الحصة السوقية في الربحية.

4- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف في الربحية؛ حيث يمكن لهذه النتيجة أن تضيف تفسير للنتيجة الأولى والتي مفادها أن التركيز القطاعي يؤثر سلباً في الربحية على الرغم من أنه يعكس حجم الأصول لأكثر من ثلاثة مصارف،

وهذا التفسير هو أنّ المصارف الثلاثة الكبرى من حيث حجم الأصول كانت نتائجها متباينة بشدة خلال فترة الدراسة وفق مقياس الربحية المعتمد ضمن الدراسة حيث لم يستفد المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف سورية والمهجر من الحجم الكبير لزيادة الربحية بشكل أفضل من المصارف الأخرى كما استفاد مصرف بيمو السعودي الفرنسي. فضلاً عن ذلك فإنّ العلاقة الطردية بين الحجم والربحية تعكس كفاءة المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في توظيف أموالها.

14-2 التوصيات:

- 1- يجب ألا يقلق مديرو المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بشأن درجة التركيز في قطاع المصارف التقليدية الخاصة.
- 2- على المديرين في المصارف التقليدية الخاصة السعي وراء توسيع رقعة الحصة السوقية للمصارف من ودائع العملاء.
- 3- على مصرف سورية المركزي إزالة العوائق والقيود على مجالات التمويل في المصارف التقليدية الخاصة لتمكين من التوسع في منح التسهيلات الائتمانية المباشرة لزيادة حصتها السوقية وذلك لتحسين ربحيتها (مع إحكام الرقابة والمتابعة لهذا القطاع حتى لا يكون التوسع في منح الائتمان موجه للمضاربة على الليرة السورية).
- 4- التوسع في حجم الأصول المملوكة من قبل المصارف التجارية. إذ اتضح إنّ حجم المصرف يرتبط ارتباطاً طردياً بقدرة المصرف على تحقيق الأرباح مع استمرار المصارف باتباع النهج نفسه في توظيف الأموال.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. العلي، أحمد (2012) *العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة-دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية-مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) العدد (2)، ص 387 - 411.*
2. القحطاني، أمل عبد الله (2020) *الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية - دراسة تطبيقية على المصارف السعودية-*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (4) العدد (11)، ص 21 - 41.
3. الكور، عز الدين مصطفى (2011) *أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد (38) العدد (2)، ص 399-414.*
4. حساني، عبد الرزاق (2011) *التسويق المصرفي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. ص 272.*

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

1. موقع سوق دمشق للأوراق المالية (www.dse.gov.sy)

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Genchev, Evgeni (2012) **Effects of market share on the bank's profitability**, Review of Applied Socio- Economic Research (Volume 3, Issue 1/ 2012), pp.87.
2. Coate, Malcolm (1983) **MARKET SHARE AND PROFITABILITY: A NEW APPROACH**, WORKING PAPER NO. 79, pp.36.
3. Filbecka, Greg & Preeceb, Dianna and Zhaoc, Xin (2012) **Market Share Growth and Performance Measures: The Case of Large Versus Community Banks**, Banking and Finance Review, pp 29 -46.
4. Kulu, Evans and Appiah-kubi, Grace Darko (2021) **THE RELATIONSHIP BETWEEN MARKET SHARE AND PROFITABILITY OF GHANAIAN BANKS**, International Journal of Business, Economics and Management, *Vol. 8, No. 4, pp. 257-269.*
5. Al Arif, Mohammad Nur Rianto and Rahmawati, Yuke (2018) **Determinant factors of market share: evidence from the Indonesian Islamic banking industry**, Problems and Perspectives in Management, 16(1), 392-398. doi:10.21511/ppm.16(1).2018.37.
6. Aminah, Soewito, Nuria Erina, Khairudin, Tri Damayanti (2019) **Financial Performance and Market Share in Indonesia Islamic Banking: Stakeholder Theory Perspective**, Opcion, Ano 35,

Especial N° 21 (2019):2899-2921 ISSN 1012-1587/ISSNe: 2477-9385, pp 2898-2912.

7. Etale, Lyndon & Bingilar, Paymaster and Ifurueze, Meshack (2016) **MARKET SHARE AND PROFITABILITY RELATIONSHIP: A STUDY OF THE BANKING SECTOR IN NIGERIA**, International Journal of Business, Economics and Management , *Vol. 3, No.8, pp. 103-112.*
8. O'Regan, N., (2002). **Market share: The conduct to future success?** European Business Review, Vol. 14, No. 4, pp: 287-293.